الأمم المتحدة

A/AC.259/21

الجمعية العامة

Distr.: General
9 May 2011
Arabic
Original: English

عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة بشأن المحيطات وقانون البحار

الاجتماع الثاني عشر

٢٠-٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١

مساهمة في الاجتماع الثاني عشر لعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار

مقدمة من الدول الجزرية الصغيرة النامية

مقدمة

١ - ترى الدول الجزرية الصغيرة النامية أن الاجتماع الثاني عشر لعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار يمكن أن يقدم مساهمة هامة في التخطيط لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو زائد ٢٠). وبالتالي، فإن هذه الورقة، باعتبارها مساهمة في اجتماع ريو زائد ٢٠، تعرض وجهات نظرنا بشأن التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبيئة البحرية.

٢ - وتعتمد التنمية المستدامة لبلداننا الجزرية على صحة البيئة البحرية وحيويتها. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، فإن ''الاقتصاد الأخضر'' هو في الواقع ''اقتصاد أزرق''. لذلك، فإننا نتوخى أن يبرز جدول أعمال ريو زائد ٢٠ حفظ موارد البحار والمحيطات وإداراتها على نحو مستدام، وقدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الحصول على قدر أكبر من المنافع المتأتية من تلك الموارد.

230511 230511 11-33091 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التنمية المستدامة والمحيطات وقانون البحار

٣ - ترتبط الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بعلاقة تبعية فريدة بهذا المحيط، فهو أساس سبل العيش في بلداننا، وركيزة أمننا الغذائي ونظمنا الاقتصادية، ويمثل المسار الأولي للنمو الاقتصادي المستدام في المستقبل. ودولنا لا تتضمن فقط دولاً جزرية صغيرة نامية فقط، بل تتضمن أيضاً دولاً نامية محيطية كبرى. وكما تم توثيقه جيدا، فإن عددا من المشاكل المختلفة تهدد بشدة صحة وبقاء النظم الإيكولوجية البحرية على المدى الطويل، كما تهدد تنميتنا المستدامة وبقاءنا. والآثار التي يخلّفها البشر على البيئة البحرية عميقة. وباتت الأرصدة السمكية الرئيسية حالياً إما عند مستوى العتبة وإما معرضة للصيد المفرط بما يتجاوز الغلة القصوى المستدامة ويحذّر العلماء من أن مصائد الأسماك في العالم تواجه أزمة.

٤ - ولا تجني الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ حاليا كامل الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المتأتية من استغلال مواردنا البحرية الحية رغم الاعتماد الكبير على هذه الموارد. وقد تم الاعتراف تماماً بالتحديات التي تواجهها التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في الإطار المتعدد الأطراف القائم لشؤون المحيطات والتنمية المستدامة (انظر المرفق)، غير أن التقدم المحرز لتنفيذ استراتيجيات فعالة لمعالجتها لا يزال جزئياً، ولا يحظى بما يكفي من الدعم وغير كاف عموماً. وقد أدى انقطاع الصلة بين الصكوك الدولية التي تنظم المحيطات من جهة والتنمية المستدامة من جهة أخرى إلى خلق عوائق أمام التحقيق الكامل للتطلعات الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهو يشكل في كثير من الحالات الحاجز الرئيسي أمام تحقيق الأهداف الوطنية في مجال التنمية الاقتصادية.

٥ - وترى الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ أنه من الضروري تحديد مسار واقعي لها يتضمن جداول زمنية وأهداف ومراحل محددة، لتيسير الإدارة المستدامة لموارد المحيطات وزيادة نصيبها من الفوائد المتأتية من استغلال هذه الموارد، وهي فوائد ينبغي أن تشمل تعزيز المشاركة الاقتصادية المباشرة وبناء القدرات. ويعد التعاون والمساعدة من جانب المجتمع الدولي ضروريين لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من أن تكون نموذجا للتنمية المستدامة.

لمحة عامة عن التقدم المحرز حتى الآن والثغرات المتبقية في تنفيذ النتائج ذات الصلة المتعلقة بالمحيطات والبحار التي تم التوصل إليها في مؤتمرات القمة الرئيسية للتنمية المستدامة

٦ - تتصل إحدى أخطر الثغرات في تنفيذ النتائج ذات الصلة المتعلقة بالمحيطات والبحار التي تم التوصل إليها في مؤتمرات القمة الرئيسية للتنمية المستدامة بمصائد الأسماك. وهي تتضمن عنصراً مزدوجاً ينطبق على منطقة المحيط الهادئ ويشمل ممارسات الصيد غير المستدامة وعدم الحصول على كامل الفوائد الاجتماعية والاقتصادية المتأتية من موارد مصائد الأسماك، ولا سيما بالنسبة إلى الدول الساحلية التي تعتمد نظمه الاقتصادية بشكل كبير على هذه الموارد. فالصيد المفرط بما يتجاوز الغلة القصوى المستدامة، والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم يستنفذان أرصدة سمكية كانت وفيرة، ويدفعان بالعديد من الأجناس بسرعة نحو الانقراض، في حين أن ممارسات الصيد المدمرة مثل الصيد بشبكات تُجرّ على قاع البحار تتسبب بأضرار هائلة للنظم الإيكولوجية البحرية. غير أن الجهود المبذولة حاليا لمعالجة تلك القضايا لا تساير الوتيرة السريعة لنضوب مصائد الأسماك الرئيسية، وبالتالي يجب إظهار إرادة دولية وكذلك اتخاذ إجراءات دولية على وجه السرعة. وعلاوة على ذلك، فإن الإجراءات المتخذة للتصدي لممارسات الصيد غير المستدامة يجب أن تكفل تحقيق التطلعات الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية، لأن كلا المبدأين مهم ويستحق الأخذ بنهج شاملة لتحقيقه.

التحديات والقضايا الناشئة التي تؤثر على التنمية المستدامة واستغلال المحيطات والبحار

٧ - تعد الآثار المجتمعة لتغير المناخ، ألا وهي ارتفاع مستوى سطح البحر، وارتفاع درجة حرارة سطح البحر، وزيادة العواصف، إلى جانب الآثار الضارة الناجمة عن تحمض المحيطات نتيجة زيادة ثاني أكسيد الكربون المذاب، من أبرز الأخطار التي تهدد صحة محيطات والمناطق الساحلية. والنظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية معرضة بشكل خاص لتغير المناخ وتحمض المحيطات، وقد تكون أول نظام إيكولوجي ينهار إذا لم تُتخذ إجراءات عاجلة للتخفيف من حدة هذه المشكلة أو التكيف معها. ويمثل تحقيق تخفيضات عاجلة وكبيرة في انبعاثات غازات الدفيئة ضرورة عالمية. وبالإضافة إلى ذلك، نظراً إلى المستويات الحالية لغاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي والمحيطات، فإن بناء قدرة النظم الإيكولوجية البحرية على التكيف مع آثار تغير المناخ وتحمض المحيطات، بالإضافة إلى آثار

أخرى، ينبغي أن يحتل مكانة بارزة ضمن النموذج الجديد العملي المنحى لتحقيق التنمية المستدامة.

الطريق إلى ريو + ٢٠ وما بعده

٨ - ينبغي أن تحتل المحيطات مكانا بارزا على جدول أعمال ريو + ٢٠. وتتمثل الأولويات الرئيسية الثلاث للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ فيما يلي: (أ) زيادة النصيب الذي تحصل عليه تلك الدول من الفوائد المتأتية من استغلال مواردها البحرية الحية؛ (ب) الحد من الصيد المفرط بما يتجاوز الغلة القصوى المستدامة، وممارسات الصيد المدمرة، والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم؛ (ج) بناء قدرة النظم الإيكولوجية البحرية ولا سيما الشعاب المرجانية على التكيف مع آثار تغير المناخ وتحمض المحيطات، من بين آثار أخرى. ويجب أن يشمل السبيل إلى المضي قدماً خطة عمل واقعية، تتضمن أهدافاً ومراحل محددة وتنص على تقديم الدعم من أجل وضع خرائط الطريق الإقليمية وتنفيذها. ويُعد وضع نهج شاملة ومبتكرة تعالج مسألة الاستغلال والإدارة المستدامين للموارد البحرية الحية، وكذلك وضع استراتيجيات محددة وتحديد نتائج قابلة للقياس تعزز التطلعات الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، أموراً أساسية لتوسيع آفاق التنمية المستدامة لهذه الدول.

المرفق

قائمة أولية لعناصر الإطار المتعدد الأطراف القائم لشؤون المحيطات والتنمية المستدامة

يرد في ما يلي موجز للصكوك والاتفاقات والاستراتيجيات الدولية، على شكل مذكرات غير رسمية، يتضمن كل منها إشارة مرجعية. وهذه الأدوات تعد تمهيدية بطبيعتها، ويُتوخى منها إظهار المجموعة الكبيرة من الاتفاقات الدولية القائمة المتعلقة بالتنمية المستدامة في سياق المحيطات ومصائد الأسماك.

ألف - اتفاق الأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥ واستعراضه لعام ٢٠١٠

١ - اتفاق الأرصدة السمكية

(أ) (المادة ٢٤) (١) يُعترف على الوجه التام بالاحتياجات الخاصة للدول النامية فيما يتعلق بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية وتوفّر المساعدة لها. (٢) في إطار التعاون في وضع تدابير الحفظ والإدارة، تراعي الدول ضعف الدول النامية التي تعتمد على استغلال الموارد البحرية، والحاجة إلى تفادي الآثار الضارة التي تلحق بمصائد الأسماك وضمان الوصول إليها من جانب الشعوب الأصلية في الدول النامية ومن جانب صيادي الأسماك لأغراض الاستغلال المعيشي.

(ب) (المادة ٢٥) تتعاون الدول، مباشرة ومن خلال المنظمات الإقليمية والعالمية، على تعزيز مقدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً على حفظ وإدارة الأرصدة السمكية والمشاركة في مصائد الأسماك في أعالي البحار (بما في ذلك تسهيل الوصول إلى تلك المصائد رهناً بالمادتين ٥ و ١١) والمشاركة في المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك. ويشمل التعاون توفير المساعدة المالية، والمساعدة المتصلة بتنمية الموارد البشرية، ونقل التكنولوجيا، وترتيبات المشاريع المشتركة وما إلى ذلك.

٢ - المؤتمر الاستعراضي المستأنف لعام ٢٠١٠ بشأن اتفاق الأرصدة السمكية

(أ) (الجزء رابعاً) (أ) أوصى المؤتمر ببناء قدرات البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، كي يتسنى لها المشاركة في مصائد الأسماك في أعالي البحار، بما فيها الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وجني منافع أكبر من مصائد الأسماك المستدامة التي توجد بها تلك الأرصدة، وتطوير مصائد الأسماك الخاصة بها، وتحسين فرص وصولها إلى الأسواق؛ (ب) توفير المساعدة اللازمة لبناء قدرات البلدان النامية على تطبيق اتفاق الأرصدة السمكية، وتيسير الوصول إلى مصائد

الأسماك المستدامة وتطويرها؛ (ج) تلافي أي تأثيرات ضارة لتدابير الحفظ، وكفالة وصول الشعوب الأصلية، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية، إليها؛ (د) الحث على الدمج بين الجهود المبذولة لمساعدة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية وسائر الاستراتيجيات الإنمائية الدولية ذات الصلة، لتمكين تلك البلدان من تطوير قدراتها الوطنية على استغلال الموارد السمكية (بما يتماشى مع حفظ تلك الموارد)؛ (هـ) التشجيع على إيجاد استراتيجيات توفر قدرا أكبر من المساعدة اللازمة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا كي تتمكن من الحصول على نصيب أكبر من المنافع وتعزيز الجهود الإقليمية الرامية إلى حفظ الأرصدة السمكية؛ (و) تحديث القائمة التي تضم مجموعة مصادر التمويل.

(ب) (الجزء أولاً (هـ)) أوصى المؤتمر بالالتزام بالقيام على نحو عاجل بخفض قدرات أساطيل الصيد إلى مستوى يتيح المحافظة على استدامة الأرصدة، مع الإقرار بحق الدول النامية المشروع في أن تطور مصائدها وفقاً للمادة ٢٥ من اتفاق الأرصدة السمكية.

(ج) (الجزء أولاً (ك)) أُوصيَ بتعزيز الحوار بين مديري إدارة مصائد الأسماك والعلماء بما يكفل استناد تدابير الحفظ والإدارة إلى أفضل الأدلة العلمية المتاحة، بما في ذلك باستخدام مصفوفة استراتيجية حلقة عمل كوبي الثانية وإجراء استعراض علمي منتظم لمدى فعالية التدابير التي تتبعها المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك.

(د) (الجزء أولاً (ن)) يجب تعزيز الجهود الرامية إلى دراسة الآثار البيئية، وأخذ تلك الآثار في الاعتبار، حيثما أمكن، لدى وضع تدابير المنظمات الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك.

(هـ) (الجزء ثانياً (أ)) ينبغي تحديث ولايات المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بحيث تنص صراحة على استخدام نهج حديثة إزاء حفظ مصائد الأسماك وإدارتها، بما في ذلك ما يتعلق منها بتطلعات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

باء – قرارات الجمعية العامة عن مصائد الأسماك والمحيطات والمرجانيات

١ – مصائد الأسماك المستدامة (٢٠١٠، القرار ٣٨/٦٥) (بالإضافة إلى العديد من الفقرات عن الصيد المفرط وتقليل أساطيل سفن الصيد على الصعيد العالمي، بما يتماشى أيضاً مع المادة ٢٥ من اتفاق الأرصدة السمكية، والصيد العرضي، وأدوات الصيد، وما إلى ذلك)

(أ) (الفقرة ١٣٣) تم تشجيع المجتمع الدولي، لا سيما الدول التي تزاول الصيد في المياه البعيدة، على تحسين فرص التنمية المستدامة في البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأفريقية الساحلية، عن طريق تشجيع مشاركة

تلك الدول بقدر أكبر في أنشطة مصائد الأسماك الخاصة بها، ”من أجل تحقيق عائدات اقتصادية أفضل“ من مواردها، وتعزيز قدرة البلدان النامية على المشاركة في مصائد الأسماك في أعالي البحار، وفقا للقانون الدولي (بما في ذلك اتفاق الأرصدة السمكية).

(ب) (الفقرة ١٣٤) طُلب إلى الدول التي تزاول الصيد في المياه البعيدة أن تقوم، عند التفاوض على اتفاقات للوصول إلى مصائد الأسماك، بإجراء هذا التفاوض على أساس منصف وإيلاء اهتمام أكبر لمرافق تجهيز الأسماك للمساعدة في تحقيق المنافع ونقل التكنولوجيا والمساعدة في الرصد والمراقبة والإشراف (مع مراعاة المادة ٢٥ من اتفاق الأرصدة السمكية).

(ج) (الفقرتان ١٤٠ و ١٤٥) تم حث الدول، منفردة وعن طريق المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، على إدماج الجهود الرامية إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً في استراتيجيات التنمية الدولية الأخرى ذات الصلة بغية تعزيز التنسيق على الصعيد الدولي لتمكين تلك الدول من تنمية قدراتها الوطنية على استغلال موارد مصائد الأسماك (بما يتفق مع حفظ تلك الموارد) وطُلب إلى الأمين العام أن يكفل حشد وتنسيق الجهود التي تضطلع بها وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك على صعيد اللجان الاقتصادية الإقليمية، وأن يطلع الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية على القرار.

(د) (الفقرة ١٤١) طُلب إلى الدول والمنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك أن تضع استراتيجيات لتقديم مزيد من المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، لتمكينها من الاستفادة تماما من الأرصدة السمكية، وتعزيز الجهود الإقليمية الرامية إلى حفظ تلك الأرصدة وإدارتها، والعمل على إتاحة هذه المعلومات.

٢ - حماية الشعاب المرجانية من أجل سبل العيش والتنمية المستدامة (٢٠١٠، القرار ١٥٠/٦٥)

(أ) تم حثّ الدول على اتخاذ جميع الخطوات العملية لحماية الشعاب المرجانية من أجل سبل العيش والتنمية المستدامة، وتنفيذ نهج متكاملة للإدارة.

(ب) طُلب إلى الأمين العام أن يقدم تقرير متابعة في عام ٢٠١١.

٣ - المحيطات وقانون البحار (٢٠١٠، القرار ٣٧/٦٥): (الجزء ثانياً) تم التشديد على أهمية بناء قدرات أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأفريقية الساحلية فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للمحيطات.

جيم – جدول أعمال القرن ٢١ (١٩٩٢) الفصل ١٧ المتعلق بحماية المحيطات (على شكل مخطط نموذجي للعمل على الصعيد الدولي)

١ – (الفقرتان ١ و ٢) تشكل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الأساس الدولي الذي يُستند إليه في توفير الحماية للبيئة البحرية والساحلية ومواردها، ويتطلب هذا اتباع نهج جديدة تجاه إدارة وتنمية المناطق البحرية والساحلية، لمجالات متعددة منها الإدارة المتكاملة والتنمية (بما في ذلك المناطق الاقتصادية الخالصة)، وحماية البيئة، واستغلال الموارد في أعالي البحار وحفظها بصورة مستدامة، ومعالجة أوجه عدم اليقين الحرجة بالنسبة لتغير المناخ، والتنسيق، والتنمية المستدامة للجزر الصغيرة.

٢ – (الفقرة ١٤) لم تثبت النهج الحالية تجاه إدارة الموارد الطبيعية قدرتها في جميع الأحوال على تحقيق تنمية مستدامة كما أن الموارد الساحلية آخذة في الاضمحلال والتدهور بسرعة في كثير من أرجاء العالم.

٣ – (الفقرتان ٥ و ٦) تلتزم الدول الساحلية بالقيام بعملية متكاملة لوضع السياسات وصنع القرارات (بما في ذلك جميع القطاعات لتشجيع التوازن بين أوجه الاستخدام) في مجال الإدارة، مع وضع آليات التنسيق المناسبة.

٤ – (الفقرة ٢٢) تتناول هذه الفقرة البيئة البحرية، وتركز على تطبيق نهج قائمة على الوقاية، وكفالة التقييم المسبق للأنشطة، ووضع حوافز اقتصادية، وتحسين مستويات معيشة السكان الساحليين.

٥ – (الفقرة ٤٥) فيما يتعلق باستخدام وحفظ الموارد البحرية في أعالي البحار على نحو مستدام، تُعد الإدارة غير وافية بالغرض كما أن بعض الموارد تُستغل استغلالاً مفرطاً (الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وحجم الأسطول المفرط، وتغيير أعلام السفن، وأدوات الصيد، وقواعد البيانات، والافتقار إلى التعاون بين الدول).

٦ – (الفقرات ٤٦-٤٩) تعهّدت الدول بعدد من الالتزامات تتعلق بالحفاظ على مصائد الأسماك بحيث تنتج أقصى غلة مستدامة، وأدوات الصيد، والرصد، وحفظ الموائل (مع وضع هذه الأحكام موضع التطبيق التام فيما يتعلق بالأرصدة المنتشرة في أكثر من منطقة)، والعمل بما يتماشى تماماً مع الاتفاقية (وحقوق وواجبات الدول الساحلية والدول التي تزاول الصيد في المياه البعيدة)، ومع التعاون الفعال في إطار المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك.

٧ - (الفقرات ٧٠-٩٦) اعتُمدت تدابير مماثلة فيما يتعلق بالاستخدام المستدام للموارد البحرية في إطار الولاية الوطنية، وتواجه مصائد الأسماك مشاكل تتعلق بالصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والنظم الإيكولوجية، والمغالاة في حجم الأساطيل، والتقييم الناقص لحصيلة الصيد، ومعدات الصيد، والتنافس بين صيد الأسماك الحرفي وصيد الأسماك على نطاق كبير والشعب المرجانية والموائل الأخرى. وينبغي أن تحصل الدول الساحلية (ولا سيما الدول التي تعتمد اقتصاداتها بشدة على استغلال الموارد الحية البحرية في مناطقها الاقتصادية الخالصة) على الفوائد الاجتماعية والاقتصادية الكاملة من الاستعمال المستدام للموارد الحية البحرية، والحفاظ عليها عند المستويات التي يمكن أن تنتج أقصى غلة مستدامة، في مناطقها الاقتصادية الخالصة. وتم اعتماد مجموعة من نقاط التنفيذ ذات الصلة بما في ذلك بشأن تعزيز استغلال الموارد البحرية في الغذاء وإدرار الدخل، والحفظ، والرصد، ومصائد الأسماك الحرفية، وكفالة حق المجتمعات المحلية في العيش الكفافي وحقوقها الأخرى، والنهوض بنوعية المأكولات البحرية (بغية تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وزيادة ثقة المستهلكين وتحقيق أعلى عائد اقتصادي) وإقامة تعاون مالي وتقني لزيادة قدرات الدول النامية في مصائد الأسماك.

٨ - (الفقرتان ٩٧ و ٩٨) فيما يتعلق بالبيئة البحرية وتغير المناخ، هناك الكثير من أوجه عدم اليقين بشأن تغير المناخ، فحدوث ارتفاعات قليلة في منسوب سطح البحر من شأنه أن يؤدي إلى حدوث أضرار بالغة للجزر الصغيرة؛ ويجب إجراء المزيد من البحوث لتوفير البيانات اللازمة، وفي الوقت نفسه، ينبغي البدء في اتخاذ تدابير تحوطية.

٩ - (الفقرات ١٢٤-١٢٩) تتسم بيئة المحيطات والبيئة الساحلية بأهمية استراتيجية وتشكل مورداً إنمائياً قيماً (الجزر الصغيرة شديدة التأثر بارتفاع منسوب سطح البحر، مما يجعلها تواجه خطراً متزايداً يهدد بضياع كامل أراضيها)؛ كما أن خيارات تنمية الجزر الصغيرة محدودة. والتزمت الدول باعتماد وتنفيذ خطط لدعم التنمية المستدامة للموارد البحرية والساحلية (بما في ذلك تلبية الحاجات البشرية الأساسية وتحسين نوعية حياة أهالي الجزر). وشملت الأنشطة إجراء تحليل لتحديد قدرة الجزر الصغيرة على ''إعالة من عليها'' في إطار افتراضات إنمائية مختلفة وإعداد خطط متوسطة الأجل وطويلة الأجل للتنمية المستدامة (مع إدماج الاعتبارات البيئية في التخطيط).

دال - خطة جوهانسبرغ التنفيذية (٢٠٠٢)

الفرع سابعاً المتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية: (الفقرة ٥٨) تعد الدول الجزرية الصغيرة النامية حالة خاصة من ناحيتي البيئة والتنمية، فرغم أنها تمسك

بزمام القيادة، إلا أنها تُعوَّق جراء قيود إنمائية تم إبرازها بوضوح. وتشمل إجراءات التنفيذ زيادة تطبيق الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك وزيادة العائدات المالية منها بدعم منظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية، بما في ذلك لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ وآلية مصائد الأسماك الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي، ومساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك من خلال وضع مبادرات محددة للتخطيط والإدارة المستدامين لمناطقها الساحلية ومناطقها الاقتصادية الخالصة. وينبغي أن تولي منظمة التجارة العالمية الاهتمام الواجب للدول الجزرية الصغيرة النامية التي تواجه عوائق هيكلية شديدة في الاندماج في الاقتصاد العالمي.

هاء - برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (١٩٩٤) (الفرع رابعاً)

١ - (الفقرتان ٢٥ و ٢٦) يعتمد تحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية اعتماداً كبيراً على الموارد الساحلية والبحرية. وأدى عدم وجود نهج متكاملة لإدارة المناطق الساحلية والبحرية إلى الحد من فعالية تدابير الإدارة مما أدى إلى الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية.

٢ - (الفرع ألف) يجب وضع تدابير للإدارة المتكاملة الشاملة، تستند إلى المعرفة المحلية؛ ووضع تدابير وطنية لجمع موارد مصائد الأسماك وتجهيزها بصورة مستدامة؛ ويجب الانضمام إلى الصكوك الدولية المتعلقة بمكافحة الصيد غير المستدام.

٣ - (الفرع باء) يجب تعزيز قدرة المنظمات الإقليمية على إجراء بحوث عن مصائد الأسماك التجارية وغير التجارية وإجراء دراسات استقصائية عن موارد الشعاب المرجانية. ويجب اتخاذ إجراءات لرصد وتعزيز السبل الابتكارية لتنمية المياه الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة على نحو مستدام، وتعزيز المهارات التفاوضية والقدرات اللازمة لأنشطة الرصد والمراقبة والإشراف، ومواءمة السياسات المتعلقة بإدارة واستخدام الموارد الساحلية والبحرية بصورة مستدامة.

٤ - (الفرع جيم) ينبغي على الدول تيسير إبرام اتفاقات لصيد الأسماك ذات مزايا مشتركة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية ومجموعات صيد الأسماك الأجنبية، مع مراعاة اتفاق الأرصدة السمكية، وإنشاء مؤسسات إقليمية ومؤسسات أخرى للمشاريع المشتركة في مجال صيد الأسماك، وتوفير أشكال أخرى من الدعم الدولي (إدارة الموارد المتكاملة، والرصد والمراقبة والإشراف، وما إلى ذلك).

واو – استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية زائد ٥ (٢٠١٠)

١ – (الفقرة ١٥) سلمت الدول بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تعتمد بشكل كبير على مواردها الساحلية والبحرية، وأن من التحديات التي تواجهها في مجال التنمية محدودية إمكانية الحصول على التمويل والتكنولوجيا والمعدات والإفراط في صيد الأسماك على الصعيد العالمي وممارسات الصيد بالغة الضرر والحواجز التي تحول دون زيادة المشاركة في مصائد الأسماك والأنشطة المضطلع بها في هذا المجال.

٢ – (الفقرة ١٦) هناك حاجة لتحسين الحفاظ على الموارد الساحلية والبحرية وتعزيز الدعم المقدم لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتعزيز قدراتها في مجال البحث.

٣ – (الفقرة ١٧) ينبغي أن تعمل الدول الجزرية الصغيرة النامية مع الشركاء في التنمية على الصعيدين الإقليمي والدولي لوضع وتنفيذ مبادرات للإدارة المستدامة للموارد الساحلية والبحرية.

٤ – (الفقرة ١٨) يجب اتخاذ تدابير فعالة وتنفيذها على الصعد الدولي والإقليمي والوطني تكفل استغلال مصائد الأسماك بشكل مستدام وعلى المدى الطويل نظرا لأهميتها البالغة في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك تخفيض قدرات أساطيل الصيد في العالم، ومشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية على نحو كامل في المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، ومساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تطوير قطاع مصائد الأسماك فيها بطرق منها بناء قدرات تلك الدول بما ييسر مشاركتها بشكل أكبر في مصائد أسماك أعالي البحار (لتمكينها من الاستفادة بشكل أكبر من الفوائد المتأتية منها، وتنمية مصائد الأسماك فيها، وتحسين وصولها إلى الأسواق)، وتعزيز قدرتها على رصد وتنفيذ تدابير الإنفاذ الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وتوحيد الجهود الرامية إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية مع الاستراتيجيات الإنمائية الدولية الأخرى في هذا الصدد بغية تعزيز التنسيق الدولي لتمكين تلك الدول من تطوير قدراتها الوطنية على استغلال موارد مصائد الأسماك (بما يتفق مع واجب ضمان الحفاظ على موارد مصائد الأسماك تلك وإدارتها).

زاي – استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (٢٠٠٥) (الفرع رابعاً)

١ – (الفقرة ٢٦) تُعرف الدول الجزرية الصغيرة النامية بالصلات التي تربطها بالمحيطات والبحار وهي تعتمد اعتمادا ضخما على الموارد البحرية. ورغم الصكوك التي وُضعت، لا تزال العقبات المالية ونقص القدرات تعوق تنفيذ الاتفاقية.

٢ – (الفقرات ٢٧-٣١) ينبغي إعطاء الأولوية للتنفيذ ويمكن التغلب على القيود بتقديم الدعم اللازم، بما في ذلك بواسطة نظم المراقبة والرصد، وتقديم الدعم من جانب الدول التي تزاول صيد الأسماك في المياه البعيدة لتعزيز الإدارة المستدامة الفعالة، بما في ذلك فيما يتعلق بالشعاب المرجانية والمناطق المحمية البحرية، والمبادرات الإقليمية للتنمية المستدامة.

حاء – صكوك وبروتوكولات أخرى اعتُمدت في إطار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

١ – اتفاقية التنوع البيولوجي.

٢ – اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

طاء – إعلانات وترتيبات إقليمية، وصكوك واتفاقات أخرى.